

الفصل الرابع

تجربة الإصلاح التربوي في الكويت

أ.د. قاسم الصراف*

مقدمة

يشير مصطلح الإصلاح التربوي الى تلك الجهود التي تستخدم في تغيير النظام التربوي السائد في جزئته أو كليته، وهو غالباً ما يشير إلى تغيير مقصود في الاتجاه المرغوب (Datnow, 1998).

ولقد ساعدت التحديات التي تواجه الأنظمة التربوية بفعل طبيعة العصر الحديث وما يتسم به من انفجار معرفي، وتطور تكنولوجي، وانفتاح عالمي، على إبراز أهمية الإصلاح للنظام التربوي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته.

وقد أدت الاستجابة لهذه التحديات إلى ظهور تساؤلات كثيرة حول التطورات المرغوبة في النظام التعليمي في مجال الأهداف التربوية ووظائفها ووسائلها وجدواها في إعداد الناشئة لما تتمخض عنه الحضارة والتقنية من إنجازات. وقد بدأت هذه المراجعات في الدول الصناعية أولاً وخرجت بها تقارير كنقيرير "أمة في خطر" (1983) عن التعليم في الولايات المتحدة، وتقيرير عن التعليم في اليابان (1985).

أما في الكويت فقد اتجه النظام التعليمي إلى تحقيق، نوعين من الإصلاح التربوي، إصلاح يتعلق بتوفير التعليم للجميع Access Reform، وإصلاح يتعلق بجودة التعليم Quality Reform (Sayedoff, 1998). فأما النوع الأول فقد استلزم إيجاد فرص تعليمية لكافة أبناء الوطن والمقيمين على أرضه من خلال الإنفاق السخي على ازدياد عدد

* دكتوراه في سيكولوجية التعلم من جامعة كولورادو. أستاذ علم النفس التربوي في جامعة الكويت، عضو الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

المدارس، والفصول الدراسية، وتوفير المعلمين والوسائل التعليمية، والكتب المدرسية، وحتى التغذية المدرسية. وأما النوع الثاني من الإصلاح فقد تعامل مع تحسين التحصيل الدراسي للطلاب، وزيادة إنتاجية المعلم، وإيلاء مزيد من الصلاحيات للإدارات المدرسية والمناطق التعليمية.

أولاً: الإصلاحات التربوية في الكويت، نظرة عامة

شهدت الكويت عدة محاولات لإصلاح نظامها التربوي سواء لمرحل التعليم المتفرقة، أو لبعض اتجاهاته، تعبيراً عن اهتمامها بتشخيص المشكلات وتقويم نظامها التربوي. وسوف أركز على ثلاث محاولات رئيسة في هذا المجال ترمز إلى العملية الإصلاحية بنظاميها الكمي والكيفي.

كانت بدايات الإصلاح التربوي في النصف الأول من القرن العشرين، وبخاصة عند إنشاء مجلس المعارف في الثلاثينيات، إلا أنها كانت جزئية ومتفرقة. ثم أخذ الإصلاح مساراً أكثر عمومية وشمولية في أواسط الخمسينيات، مع المحاولة الأولى التي قام بها الخبيران العربيان إسماعيل القباني (وزير التعليم السابق بمصر) ومتي عقراوي (المدير السابق لجامعة بغداد) في عام 1955 لتطوير النظام التربوي على النظام الحديث تمهيداً لعهد الاستقلال. وهذه المحاولة كان أبرز ملامحها هو التوسع الكمي في عدد المدارس والمدرسين والبرامج التربوية والأنظمة التعليمية.

وقد اتجه تقرير القباني وعقراوي (مارس، 1955)، إلى إيجاد ثلاثة مبادئ أساسية كي يحقق النظام التربوي أهدافه من خلالها وهي:

1. ضرورة إيجاد تعليم عام لجميع الأطفال في الكويت من الجنسين
2. بذل الجهود لتدعيم التربية الأساسية ومحو الأمية
3. إتاحة الفرصة لإيجاد تعليم للجميع

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة تأسيس ونقطة انطلاق في تاريخ تطوير النظام التعليمي الكويتي.

وبعد حصول الكويت على استقلالها عام 1961 أخذ الإصلاح منحى جديداً لتطوير التربية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وصدر قانون التعليم

الإلزامي عام 1968، وتغير اسم الوزارة من وزارة التربية والتعليم عام 1961 إلى وزارة التربية عام 1965، وفي عام 1967 أنشئ مجلس للتربية لاقتراح الوسائل لتطوير التربية، وفي عام 1985 أصدر وزير التربية قراراً بإنشاء مكتب التطوير الإداري تحت إشرافه المباشر، وكان من ضمن إنجازاته إنشاء خمس مناطق تعليمية في الكويت.

وقد جاء الدستور الكويتي لاحقاً ليؤكد هذه المبادئ الثلاثة، حين أشار إلى أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة، والتعليم إلزامي مجاني في مرحلته الأولى وفقاً للقانون (المادة 13 من الدستور).

وشهدت فترة الستينيات والسبعينيات طفرة كمية في بناء المدارس وأعداد المعلمين والمتعلمين، إلا أن الجانب الكمي لم يساير النمو النوعي وما يبلغه المتعلمون من مستويات التحصيل فيه.

ثم جاءت فترة الثمانينيات كي تشهد بداية النوع الثاني من الإصلاح حيث برزت الحاجة إلى تغيير شامل في فلسفة التعليم ووظائفه ومناهجه ومحتواه ليوكب سرعة التغيير في وتيرة الحياة والتطور التقني وثورة المعلومات، ولربط التعليم بقضايا التنمية الشاملة، ومن أجل هذا جاء مشروع تقويم النظام التربوي في عام (1985) بهدف إصلاح النظام التربوي على أساس إيجاد معلومات تقييمية سليمة لم توجد من قبل لدراسة الوضع السائد لتحديد المشكلات التي تؤثر في فاعلية النظام، ثم طرح برامج تنفيذية لتحسين وتطوير كفاءة النظام التعليمي.

وفي بدايات التسعينيات وبعد فترة التحرير ساهمت الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية في جهود الإصلاح حيث بدأت بمشروع بحثي ضخم أسمته "مشروع الأوضاع التربوية والتعليمية والنفسية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت" وكانت باكورة عمله هو دراسة مسحية حول الأوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير ثم تبنت الجمعية في النصف الثاني من التسعينيات مشروعاً بحثياً آخر هو مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية في محاولة منها لخلق مجموعة من المؤشرات التربوية تساهم في تشكيل قاعدة لمقارنة التغيير الذي يحدثه أي تطور في التحصيل الدراسي في التعليم الأساسي، ثم استكملت الجمعية الخطوة الأولى في مشروع المؤشرات بخطوة أخرى فجاءت فكرة قياس المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية لكل من المرحلة المتوسطة والثانوية بنظاميها (الفصلين والمقررات) حتى يتم التمكن من رسم صورة واضحة للنظام التربوي بمراحله المختلفة.

ولقد بدأت وزارة التربية في السنوات الأخيرة تفكر جدياً من أن ينطلق الإصلاح التربوي من رؤية استراتيجية تهتم بدعائم المستقبل وترتكز على التجربة التربوية في الكويت في الفترة الماضية، والتوجهات التي أشارت إليها الدراسات التقويمية في المراحل المختلفة والتي تناولت جوانب العمل التربوي منذ عقد الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر (وزارة التربية، 1987، 1994؛ المجلس الأعلى للتخطيط، 1996، 2000).

وتتمثل هذه التوجهات في أربعة عشر جانباً هي: التربية الإيمانية، وتعميق روح الانتماء للوطن، والتوسع في تنويع التعليم، وتوفير التربية للجميع، وتحقيق الامتياز في الأداء المدرسي، والانتقال إلى التعلم الذاتي، ونشر المعرفة التقنية، وتحقيق التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الفائقين، وتطوير التعليم الخاص، وتنمية الوعي بأهمية استشراف كويت المستقبل، وتعزيز التعاون الإقليمي والعربي والإسلامي والدولي، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم وتمويله.

وخرجت الاستراتيجية في صورتها النهائية لتكون أول استراتيجية للتعليم العام في البلاد لفترة العشرين سنة القادمة (2005-2025).

وقد أبرزت الاستراتيجية مكونات عدة للتعليم العام بدءاً من إطار مرجعي للرجوع إليه عند التعامل مع استراتيجية التعلم، ثم الرؤية الاستراتيجية للصورة المستقبلية للنظام التعليمي، ثم الرسالة الاستراتيجية للتعبير عن الدور الذي سيؤديه النظام التعليمي، ثم الغايات الاستراتيجية، ثم الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من تلك الغايات، ودعت الاستراتيجية إلى منح الأولوية الزمنية لعملية الإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم العام.

ثانياً: الحركة الإصلاحية الثانية

المحاولة الثانية للإصلاح التربوي في الكويت بدأها الدكتور حسن الإبراهيم عندما استلم وزارة التربية في عام 1985، وجعل من إصلاح التعليم على رأس اهتمامات الدولة حيث أصدر سمو أمير البلاد في 1985/6/30 مرسوماً في شأن تشكيل اللجنة الإشرافية العليا للإشراف على تقويم النظام التربوي، وكانت تضم 21 شخصية بارزة في مجال التعليم والتربية والحقوق والاقتصاد والسياسة والدين والاجتماع والتجارة، وكان أحد

مهامها وضع تصور عام لتشخيص المشكلات في مجالات معينة في النظام التربوي، ووضع برامج لتطوير النظام التربوي بجملته، وبذلك تتواصل عملية التقويم بعملية التطوير، وقد أقرت اللجنة الإشرافية العليا تصوراً عاماً لعملية التقويم أودعته وثيقة بعنوان: "مذكرة في شأن مشروع تقويم النظام التربوي بالكويت، سبتمبر 1985"، ثم صدر قرار وزاري بعد ذلك بتشكيل لجنة الخبراء توكل إليها مسؤولية تنفيذ مشروع تقويم النظام التربوي، وضمت اللجنة مجموعة من المختصين في مجال التربية، وقد بدأ عمل اللجنة في سبتمبر 1985 بدراسة أهداف المشروع ووضع التصور الإجرائي له وبرمجة أنشطته زمنياً، وبدأ العمل الميداني في المشروع في شهر يناير 1986، ووضعت اللجنة تقريرها الختامي في يوليو 1987.

وكان الهدف العام لهذا المشروع هو إصلاح النظام التربوي على أساس معلومات تقويمية سليمة تبحث فيما يعترض النظام من مشكلات ثم تخلص إلى وضع مقترحات وتطوير برامج تنفيذية للإصلاح الشامل الذي يهدف لتمكين النظام من تحقيق أهدافه المنشودة.

ولأن هذه التجربة تعتبر غنية في مجال الإصلاح، فقد قمنا بتوجيه بعض الأسئلة إلى رائد هذه التجربة كي يزودنا ببعض المعلومات عن محاولاته الشخصية في هذا المجال، وإليكم بعضاً من هذه الأسئلة وإجاباته عليها:

1. من أين انطلق مشروع تقويم النظام التربوي في عام 1985م

حينما كنتم وزيراً للتربية؟

انطلق المشروع من الخطاب الأميري الذي جرى العرف في الكويت على تقديمه لمجلس الأمة في دورة انعقاده الأولى بعيد الانتخابات، ويمثل هذا الخطاب برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع القادمة، ولقد جرى العرف أيضاً على مناقشة وصياغة هذا الخطاب في مجلس الوزراء، ولقد تمكنت كوزير للتربية عن طريق مذكرة قدمتها لمجلس الوزراء من إقناعه في جعل التعليم ضمن الأولويات الأربع الأساسية أمام العمل الحكومي للسنوات الأربع القادمة. وهذه الأولويات الأربع هي: الأمن — الاقتصاد — السياسة السكانية والإسكانية — والتعليم.

وكنتم مقتنعاً اقتناعاً كبيراً أن التعليم يجب أن يكون الأولوية الأولى، ولكن رغم كونه الأولوية الرابعة فقد غرست بذور الأهمية للتعليم وتطويره وإصلاحه ضمن الخطاب الأميري لأول مرة منذ استقلال الكويت عام 1961 .

2. ما الجهات التي عملت على صياغته وهندسته؟

لقد عملت على صياغة وهندسة مشروع تقويم وتطوير التعليم لجان كثيرة من داخل الوزارة وخارجها، وأقرت هذا المشروع للجنة الإشرافية العليا والتي شكلت بمرسوم أميري عام 1985.

3. ما القوى التي قادته؟ وما القوى التي قاومته؟

لقد قادت المشروع اللجنة الإشرافية العليا المكونة من عشرين عضوا برئاسة وزير التربية وبدعم كبير من فئات المجتمع المختلفة. أما القوى التي قاومته فهي نفسها المسيطرة على التعليم وهي قوى الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين.

4. ما العوامل التي ساعدت على ظهور هذا المشروع؟

تتلخص هذه العوامل في الشعور المتنامي بين فئات المجتمع بأن التعليم أصبح عبئاً على التنمية بدلاً من كونه محركاً أساسياً لها.

5. ما النتائج التي تركها المشروع على مجمل التعليم العام في الكويت؟

لقد ترك هذا المشروع شعوراً متنامياً بأن هناك خطأ كبيراً في مسيرة التعليم، وأن هناك عدم رضا على جميع المستويات في المجتمع على هذا الخطأ الجسيم في مسيرة التعليم، وإن صح التعبير هنا، فإن مشروع تقويم التعليم عام 1985 قد غرس بذور "الثقافة التقييمية" والتي كانت غائبة عن مسيرة التعليم في الكويت.

6. ما الوثائق التي خرج بها المشروع؟ وما هو مصيرها الآن؟

قدم التقرير النهائي للمشروع مع ملاحق تفصيلية عديدة، وكان من الوثائق المهمة التي أنجزت في تلك الفترة وثيقة "التقويم الإداري" لوزارة التربية والتي قامت به لجنة من خبراء الإدارة. وكانت الخطة في ذلك الوقت هي أن تبدأ بالتطوير الإداري للوزارة حتى تستطیع استيعاب نتائج التقويم وتوصياته.

ومن هنا نرى بأن الاعتقاد كان أن لا إصلاح في التعليم دون وجود خطة تربوية مدروسة ومتكاملة (كمال، 2004)، ولكن كيف أثرت هذه المحاولة في إصلاح التعليم في الكويت؟

هناك جملة من العوامل التي دفعت المعنيين بالأمر للسير في طريق الإصلاح، أولها أن القدرة الاقتصادية التي عمت الدولة منذ عام 1973 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط لم يواكبها رد قوي في تنمية المصادر البشرية وإعداد القوى العاملة المحلية وتدريبها، ثانيها أن التوسع الكمي في النظام التربوي الكويتي لم يصاحبه تطور كفي، بالرغم من الصرف الهائل على التعليم، وثالثها بروز الحاجة إلى تغيير شامل في فلسفة التعليم ووظائفه وبنيته ومحتواه ليلبي حاجات الفرد والمجتمع معاً، ويواكب سرعة التغير الاجتماعي والتطور التقني ويستجيب للتطور المعرفي الهائل (وزارة التربية، 1987).

أما النتائج التي تركتها حركة التطوير على مجمل التعليم العام فقد ظهرت على شكل توجهات عامة قابلة للتنفيذ وهي:

1. ضرورة إعادة صياغة الأهداف العام للتربية في الكويت من أجل بنائها على أسس علمية موضوعية مكتملة، والعمل على تقوية الصلة بين الأهداف العامة وبين السياسة التربوية.
2. ضرورة إحداث مجلس أعلى للتخطيط التربوي يضم ممثلين عن سائر الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالشأن التربوي للاضطلاع بمهمتين أساسيتين: أولاهما ربط الخطة التربوية بحاجات التنمية الشاملة. وثانيتهما دراسة الإنفاق على التربية من أجل ترشيده لتعليم عدد أكبر من الأفراد تعليمياً أفضل بنفس الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة.
3. مراجعة أهداف المكتبات المدرسية ووظائفها بحيث تتحول المكتبة إلى مركز لمصادر التعلم الذاتي مع تزويدها بالوسائل والتقنيات الحديثة مثل آلات للعروض الضوئية وآلات الحاسب الآلي، وأجهزة تلفزيونية ووسائل تعليمية.
4. تحويل إدارة الامتحانات إلى جهاز مركزي متكامل يتولى رسم سياسة التقويم والتنسيق بين عملياته وجعل التقويم أداة لتطوير مضمون العملية التربوية بكاملها، وترجمة نتائج التقويم إلى برامج ومشروعات.

5. إنشاء جهاز لتطوير المناهج في مراحلها المختلفة بدءاً بالبحوث وانتهاء بالتنفيذ والمتابعة والتقييم.

6. وضع مشروع متكامل لتطوير الإدارة المدرسية.

على أنه لا بد من القول بأن مشروع تقويم النظام التربوي لم يشمل جوانب النظام التربوي جميعها لأنه اقتصر على التعليم الحكومي العام دون أن يتجاوزه إلى التعليم الخاص، ودون أن يتناول التقويم بعض أنواع التعليم الحكومي كالتعليم في رياض الأطفال، وتعليم الكبار، وتعليم الفئات الخاصة، والتعليم الديني، كذلك لم يتناول التقويم بعض الجوانب النوعية في التعليم العام مثل تشعب التعليم الثانوي، ونظام الفصلين، ونظام المقررات، ولم يتعرض التقويم كذلك إلى المدخلات المادية للتعليم كالأبنية المدرسية، والتجهيزات المدرسية، وكفاءة المدرسة، والأدوات الحديثة في التعليم.

ولقد كشفت دراسة التقويم هذه عن بعض الثغرات والمشكلات من أهمها:

1. أن الأهداف العامة للتربية في الكويت بحاجة إلى مراجعة من أجل بنائها على أسس موضوعية سليمة، وترجمتها إلى سياسات تربوية واستراتيجيات وخطط.
2. أن الصلة بين الأهداف العامة للتربية وبين السياسة التربوية ضعيفة، لأن بعض السياسات التربوية التي تم إقرارها رسمياً لم تجد طريقها إلى التنفيذ الكامل (كمبدأ محو الأمية مثلاً).
3. غياب الجهاز ذي السلطة القرارية التي توكل إليه مهمة رسم السياسة التربوية في الوزارة، كوجود مجلس أعلى للتخطيط التربوي لإزالة الهوة القائمة بين التخطيط والتنفيذ.
4. عدم وجود ربط بين الخطة التربوية وحاجات التنمية الشاملة للدولة.
5. عدم توافر الكفاءات الإدارية اللازمة لحمل لواء الإصلاح في الدولة بسبب نقص الحوافز اللازمة لجذب تلك الكفاءات.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن التمهد للإصلاح التربوي في تلك الفترة بدأ بدراسة تحليلية لمختلف جوانب الإدارة التربوية في النظام التربوي في الكويت، وكشفت عن نقائص في بنية الهيكل التنظيمي وتقسيماته الأساسية، والتداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية، واتخاذ القرارات، والحاجة الماسة إلى ميكنة الإدارة، وإلى توسيع مجال استخدام الحاسب الآلي.

وكان الهدف من القيام بعملية التقويم هذه هو الاتجاه نحو التطوير، أي العمل على تنفيذ ما ورد في دراسة التقويم من مقترحات وتوصيات من أجل تطوير النظام التربوي في نهاية الأمر. إلا أن هذه المحاولة لم تتوفر لها الشروط اللازمة للانتقال من التوصيات إلى تنفيذها ومن أهمها الشروط الفنية المتعلقة بتحويل بعض مقترحات التقويم وتوصياته إلى برامج ومشروعات تنفيذية، وكذلك إجراء البحوث والدراسات التي أوصى بها التقويم بضرورة إجرائها من أجل اتخاذ قرارات التطوير.

ولقد أشار التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت (وزارة التربية، 1987)، إلى أن النظام التعليمي حقق حظاً من التقدم خلال العقود الماضية، بيد أنه يعاني من بعض المشكلات والثغرات على مستوى التطبيق والآليات والتي منها:

1. أن الأهداف التربوية التي تترجم إلى السياسة التربوية، ثم إلى استراتيجيات وخطط وبرامج ومشروعات، جاءت ناقصة من حيث تحديد الإجراءات اللازمة لترجمتها إلى واقع النظام التربوي.
2. ضعف صلة الأهداف العامة بأهداف المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وعدم وجود تطابق بين الأهداف العامة للتربية وبين أهداف المناهج.
3. في مجال تحقيق تكافؤ الفرص التربوية، عدم تحقيق الارتفاع بالمستويات التربوية والثقافية لجميع المواطنين لما يؤدي إلى الارتفاع بكفائتهم الإنتاجية، وبمساهمتهم الجادة في مشروعات التنمية الشاملة.
4. عدم الربط بين النظام التربوي ومطالب التنمية الشاملة في البلاد، والتحقق من سلامة مخرجات التعليم.
5. عدم تحقيق التواصل العضوي الضروري والتنسيق التنظيمي اللازم بين جهاز التخطيط بوزارة التربية وبين سائر الإدارات داخل الوزارة، ثم بين هذا الجهاز وسائر الأجهزة المعنية بتنمية الموارد البشرية.
6. ضعف الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التربوي، أي ضعف العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته من ناحية، ومستوى أدائه النوعي من ناحية أخرى.
7. وجود معوقات لتطوير الإدارة التربوية مثل القيود التي يفرضها الجهاز الإداري، وقوانين الخدمة المدنية، وتداخل الاختصاصات بين الوزارات

وقصور التشريعات وعجزها عن مواكبة حاجات التطور التربوي، وعدم الاتجاه نحو "ترصيف الوظائف" وافتقاد النظرة الشاملة للإصلاح الإداري، وانفصال جهود الإصلاح الإداري السابقة عن متطلبات إدارة التنمية وأولوياتها وضعف الروابط بين التخطيط التربوي وبين الإدارة التربوية.

8. شيوع ظاهرة الدروس الخصوصية.

9. القصور في عملية تخطيط المناهج وبنائها نتيجة عدم توافر الكوادر المتخصصة والمدرّبة على ذلك، وضعف ارتباط المناهج بخطة الدولة الانمائية.

10. الضعف الشديد في معدلات الأداء بالنسبة للمدرسين والعاملين في المدارس من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين.

ولهذا جاءت المحاولة لتعالج هذه الثغرات مع التركيز عموماً على الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام، فضلاً عن أساليب تنفيذ الإصلاح التربوي بشكل عام، وقد أكدت الدراسة على ضرورة توفير الشروط اللازمة لتنفيذ مقترحاتها وتوصياتها، لأن مقتل كل إصلاح يكمن في عدم توفير الشروط اللازمة للانتقال من التوصيات إلى تنفيذها، وهذا ما حدث بالضبط من إهمال لمقترحات التقرير الختامي الذي عرضت فيه نتائج التقييم، وعدم تحويلها إلى برنامج إصلاحي للنظام التربوي الكويتي بحسب جدول زمنية معينة لتنفيذ تلك المقترحات.

لقد شمل التمهيد للإصلاح الذي انطلق في منتصف الثمانينيات مجموعة من القضايا مثل صياغة أهداف عامة للتربية، وتطوير المناهج، ووضع التشريعات للتعليم الإلزامي ولمحو الأمية، والتوسع في رياض الأطفال، والعناية بتربية الفئات الخاصة، والتوسع في ميدان الخدمات الطلابية من صحية واجتماعية ونفسية، وإقرار الأنشطة اللاصفية، واستخدام التقنيات التربوية الحديثة، وإحداث نظام الفصلين ونظام المقررات في المرحلة الثانوية، والعناية بتدريب المعلمين، والاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة، وغيرها من القضايا التي تمس مباشرة التعليم العام.

ثالثاً: الحركة الإصلاحية الثالثة

في الحقبة التي تلت فترة المحاولة الثانية للإصلاح في الكويت أصبح مشروع الإصلاح التربوي في مقدمة أولويات كثير من التيارات السياسية في البلد، وقد رأت الحكومة، كما هو الحال عند كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن إصلاح التعليم هو بمثابة مصدر للتنافسية الدولية في مجال الاقتصاد، ومؤشر للإنماء الاجتماعي للدولة، وأصبح التعليم ليس فقط من التزامات الدولة وواجباتها، بل هو العامل المحفز للتنمية الشاملة (Corrales, 1999).

أما الحركة الثالثة في اتجاهات الإصلاح فقد بدأت من خارج رحم وزارة التربية وفي الفترة التي تلت التحرير من الغزو العراقي عام 1991، فقد قامت الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية بدراسة شاملة عن الأوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير بتشجيع من القائمين عليها، وقد كان من أهم أهداف هذا المشروع التربوي هو مراجعة أوضاع التعليم العام في الكويت قبل الغزو وخطط تطويره لتحقيق الأهداف المنشودة من التعليم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد ارتأت الجمعية أن يتم ذلك من خلال دراسة ميدانية شاملة تعكس هذه الأوضاع بأمانة وموضوعية بعيداً عن الانطباعات والأحكام الجزافية، وبناء عليه تم تشكيل فريق البحث من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في مجال التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع لتصميم الدراسة والإشراف على إدارتها وتنفيذها (الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 1993).

وتمحورت الدراسة حول ستة محاور أساسية هي:

1. النظم والبرامج الدراسية
2. المناهج الدراسية وطرق التدريس
3. الكتب المدرسية
4. المباني والمرافق المدرسية
5. الأجهزة التعليمية
6. الأنشطة المدرسية

واعتبر هذا المشروع الإصلاحي الأول من نوعه في الكويت في فترة ما بعد التحرير، والذي تطرق إلى الواقع التعليمي من جوانبه المتعددة، وهو يشبه إلى حد كبير المبادرة التي انطلقت في عام 1985.

وقد تخمرت فكرة هذا المشروع في رأس رئيس الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية عقب الغزو العراقي مباشرة، وتحمل وزرها، ثم قام بتنفيذها عام 1992، وكان من العوامل التي دعت إلى الإصلاح ما شهدته الكويت من تغيرات كبيرة في الأوساط التربوية، حيث أصبحت البلاد على دراية كافية بالتحديات التي تواجهها في مسيرة بنائها وإعادة تعميرها بعد الغزو. وشارك في هذا البناء مجموعة من المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية حيث بدأت بمبادرة من القائمين عليها إلى النظر بصورة جدية وحاسمة فيما آلت إليه أوضاع الكويت التربوية والتعليمية، فقامت بمشروعها الشامل للوقوف على المعوقات والسلبيات التي تعترض مسار النظام التربوي وطرح الفرص الواعدة لتطويره.

وبالنظر إلى تلك المبادرة الإصلاحية التربوية، جاءت محاولة أخرى وعلى هيئة مشروع تربوي ضمن الاهتمامات الرئيسة للجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية، فكانت تلك المبادرة المتمثلة في تبني الجمعية مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية على مرحلتين في محاولة منها لخلق مجموعة من المؤشرات التربوية التي تكون الملامح الأساسية للنظام التربوي الكويتي.

وقد رأت الجمعية في هذا المشروع التربوي وظيفة مزدوجة، فهي من جهة توفر وسائل جيدة يتمكن راسمو السياسة التربوية بواسطتها من اتخاذ قرارات ملائمة لإعادة توجيه المؤسسة التربوية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة، وهي من الجهة الأخرى وسيلة حيوية لتمحيص عمل المؤسسة التربوية الكويتية وتقويم معطياتها والاستباق إلى تدارك قصوراتها (الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية، 1998).

إن النقص في الأسباب التي دفعت الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية للقيام بهذا العمل هو زيادة الإحباط من الترددي في أوضاع التعليم عموماً، ومحاولة البحث في معرفة جودة ما تقوم به المدرسة فيما يتعلق بعملية التعليم والتعلم من حيث مدى فاعلية المناهج، ومستوى التحصيل، وكفاءة المدرسة في أداء رسالتها التربوية. لقد بدأ اهتمام

الجمعية بالمؤشرات التربوية في السنوات القليلة الماضية، فمنذ انعقاد المؤتمر الدولي للتربية في تايلاند في عام 1990، والعالم يفكر جدياً في طريقة تعمل على رفع مستوى الأداء في التعليم الأساسي للأطفال، حيث غدا التحسين الكمي غير كاف للدخول في القرن الحادي والعشرين، بل لا بد من التحسين النوعي للتعليم.

ومن هذا المنطلق انكشفت رؤية الجمعية إلى ضرورة إيجاد أنظمة خاصة بتقويم التحصيل الأكاديمي، لا من منظور قياس ما يتعلمه الأطفال فقط، ولكن أيضاً من منظور الممارسات العملية في النظام التعليمي، وتعرف جوانب قوته وضعفه والعوامل المؤثرة فيه.

ومن هنا جاءت فكرة مشروع مراقبة التعلم مع التركيز على التحصيل الدراسي، وتم تنفيذ المرحلة الأولى منه في الفترة من عام 1996 إلى 1998، وباشرت الجمعية في استكمال المشروع ليغطي المرحلة المتوسطة والثانوية بنظاميها-الفصلين والمقررات- في الفترة من عام 2001 إلى عام 2004، وبالتالي تكون الكويت سباقة في هذا المجال في تقويم نظامها التعليمي بمراحله الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ليس فقط على المستوى الخليجي وإنما أيضا على المستوى العربي (الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 2001).

وكان الهدف من القيام بمشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية في مرحلتيه الأولى والثانية البحث عن مؤشرات واضحة لتحديد مستوى التحصيل الدراسي في نهاية المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية (نظام الفصلين) والمرحلة الثانوية (نظام المقررات) بحيث يمكن معرفة المستوى التحصيلي للمتعلمين عند تخرجهم من كل مرحلة من المراحل الدراسية الثلاث.

وقد أمكن الحصول على المؤشرات التربوية المرغوبة من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات تشمل الاختبارات التحصيلية في مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية الإسلامية والمهارات الحياتية والعلوم والرياضيات والاجتماعيات والمواد الفلسفية والفيزياء والكيمياء والأحياء، كما تشمل أربع استبانات وجهت إلى الطالب وولي الأمر والمعلم والمدير.

ومن النتائج التي تركها مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية على مجمل التعليم العام ما يلي:

1. الحصول على بيانات إحصائية غير متوفرة في مجال التحصيل الدراسي العام عن مخرجات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بنظاميه – الفصلين والمقررات.
2. الحصول على مؤشرات لأداء المتعلمين في نهاية كل مرحلة دراسية، تمكننا من التعرف على العوامل المؤثرة في التحصيل الدراسي كالعوامل الذاتية المتعلقة بالمتعلم والعوامل المتصلة بالأسرة، والعوامل المرتبطة بالبيئة المدرسية.
3. الحصول على إطار تحليلي شامل للتحصيل الدراسي لنظام التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.
4. إيجاد معايير خاصة لبناء وتقييم مؤشرات المخرجات التعليمية.
5. تعميم إطار عام لكيفية استخدام المؤشرات التربوية للحصول على بيانات عن التحصيل الدراسي بصورة مستمرة ومنتظمة.
6. تدريب القدرات الوطنية القادرة على صياغة منهجية واضحة وبسيطة وملائمة ودائمة لمراقبة مخرجات التعلم.
7. تشجيع المسؤولين في وزارة التربية على إنشاء جهاز يختص بمراقبة المستوى التحصيلي للطلبة يقوم على المؤشرات التربوية التي توصلت إليها الدراسة.
8. حث الدولة على إنشاء مركز للقياس والتقييم يُعطى صفة الاستقلالية عن وزارة التربية، ويكون هدفه الأساسي تزويد أجهزة الدولة المختلفة بالاختبارات التحصيلية والنفسية التي تستخدم في دراسة المتغيرات المتعلقة بالطلبة في المراحل التعليمية المختلفة.

وكان من أبرز النتائج التي خرجت بها دراسة المؤشرات ما يلي:

1. جاء التحصيل الكلي للطلبة دون المتوسط العام في 60% من المناطق التعليمية.
2. تفوقت الإناث على الذكور في المتوسط العام للتحصيل الكلي في جميع المراحل وفي جميع المواد عدا الرياضيات والأحياء، في المرحلة الثانوية.
3. جاء تحصيل التلاميذ الذكور الذين تدرسه معلمات أعلى من تحصيل نظرائهم الذين يدرسه معلمون ذكور في جميع المناطق التعليمية.
4. في جميع الحالات كان مستوى التحصيل على مستوى التذكر والمعرفة أعلى منه على مستوى التفكير والتطبيق.

5. أعلى متوسط للتحصيل في جميع المراحل التعليمية هو في مادة التربية الإسلامية، وأقل متوسط في جميع المراحل التعليمية هو في مادة الرياضيات.
6. متوسط العبء التدريسي للمدرس في جميع المراحل التعليمية هو (350) ساعة تدريسية في العام الدراسي، وهو أقل بكثير مما يقوم به المعلم في بعض الدول الأوروبية التي يبلغ متوسط العبء الدراسي فيها أكثر من (800) ساعة زمنية في العام الدراسي الواحد.

وختاماً نرى أن العناية انصبحت خلال فترة تطور النظام التعليمي على الجوانب الإدارية المرتبطة بالهيكل التنظيمي أسوأ بما جرى من تطور في مجال الإدارة العامة في الدولة، على حساب الجوانب الأخرى مما أفقد النظام التعليمي النظرة الشاملة للإصلاح، وأدى إلى انفصال جهود الإصلاح عن متطلبات التنمية وأولوياتها. ولذلك ما تزال المشكلات العالقة بالنظام التربوي الماضي قائمة إلى حد كبير في النظام التربوي الحالي، وإن تكن ثمة جهود حديثة قد تمت في السنوات الأخيرة لمواجهة بعض تلك المشكلات وخاصة فيما يتعلق بتحديث الجهاز الإداري، وتطوير المناهج الدراسية، وتفعيل الأنشطة المدرسية، وتقويم مخرجات النظام التربوي.

لقد تضمن التصور العام لعملية الإصلاح في عام 1985 المجالات الرئيسية التي شملت الأهداف العامة للتربية، والتخطيط التربوي والإدارة التربوية، والمناهج وإعداد المعلم وتدريبه، والأنشطة اللاصفية، والمكتبات المدرسية، والتقويم والخدمات الطلابية، والبحث التربوي، وكان الهدف من وراء وضع تصور لعملية الإصلاح التعليمي هو إصلاح النظام التربوي على أساس معلومات تقويمية عمّا يعترض النظام من مشكلات واختلالات، ثم وضع مقترحات لتطوير برامج تنفيذية للإصلاح الشامل الذي يهدف لتمكين النظام من تحقيق غاباته المنشودة.

وفي منتصف التسعينيات تضمنت الخصائص الرئيسية للإصلاح بعض البرامج التي أكدت عليها وزارة التربية في تقريرها الوطني حول تطور التربية (1996) والتي منها تطوير العمل في المرحلة الابتدائية عن طريق طرح المنهج الشامل، واستحداث مجلس استشاري أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية، وإدخال التربية البيئية في مناهج مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، ورعاية الطلبة المتفوقين، وتطوير نظام المقررات، وإيجاد الإدارة المدرسية المطورة، ورعاية بطئني التعلم، وإدخال الحاسوب بالمرحلة المتوسطة.

خلاصة

إن تجربة الإصلاح التربوي في الكويت انبثقت من الرؤية بأن هناك قصوراً واضحاً في النظام التعليمي الكويتي، إلا أن المحاولات الجادة التي اتبعت في مسار الإصلاح ما جاءت كلها لتعالج موضوعات القصور، وهذا أمر متوقع لأن التربية على درجة كبيرة من التعقيد. إلا أن موضوعات الإصلاح التربوي في الكويت اتسمت بالشمولية الكافية فتناولت معظم وجوه التطوير من المباني المدرسية إلى المناهج إلى التنظيم، إلى الوسائل التعليمية، إلى التعلم ومدخلاته ومخرجاته، وما زالت محاولات الإصلاح حتى يومنا هذا تسير في هذا الاتجاه.

إن الحركة نحو الإصلاح التربوي مطلوبة، ولكن ليس كل حركة تعد إصلاحاً في الاتجاه الصحيح، إلا أننا نستطيع أن نقول بأن ما قام به الدكتور حسن يعد نقطة مضيئة في تاريخ إصلاح النظام التعليمي الكويتي، حيث اتجه إلى إشراك المجتمع بمؤسساته الرسمية والجمعيات الأهلية، فيكون بذلك قد وضع اللبنة الأولى في طريق الإصلاح التربوي المنهجي، الذي يتسم بمشاركة واسعة، وجعله منهجاً تسير عليه الإدارات اللاحقة في وزارة التربية، وما نشاهده اليوم من حركة في نظام التعليم العام، والاتجاه الذي حددته الاستراتيجية التي قرر مجلس الوزراء في اجتماعه رقم (2003/28) اعتمادها للفترة من عام 2005 إلى عام 2025، ما هو إلا نتيجة طبيعية للجهود التي بذلها الدكتور حسن ورفاقه لمأسسة قطاع التعليم العام في الكويت.

المراجع

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية (1993). دراسة مسحية حول الأوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت. الكويت.

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية (1998). مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية، التقرير النهائي. الكويت.

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية (2001). مشروع دراسة المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية في الكويت - المرحلة الثانية كتيب المشروع، الكويت.

كمال، أمينة (2004). تاريخ الدخول للموقع 2004/9/14م.

news/wmview.php?Artidwww.amanjordan.org/arabic

المجلس الأعلى للتخطيط (1996) استراتيجية مستقبلية للتربية في دولة الكويت. الكويت.

المجلس الأعلى للتخطيط (2000). وثيقة مرجعية لمشروع استراتيجية التربية في الكويت. الكويت.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2004). التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون. الرياض: الأمانة العامة للمجلس.

مركز البحوث والدراسات الكويتية (1997). الإصلاح التربوي في التعليم العام بدولة الكويت: رؤية ميدانية. الكويت.

وزارة التربية (1987). التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت. الكويت.

وزارة التربية (1994). استراتيجية مقترحة لتطوير التربية في دولة الكويت. الكويت.

وزارة التربية (1996). التقرير الوطني حول تطور التربية. دولة الكويت.

Corrales, J. (1999). " The Politics of Education Reform: Bolstering The Supply and Demand; Overcoming Instructional Blocks ". **The Education Reform and Management Series**, vol. 11. no.1.

Datnow, A. (1998). **The Gender Politics of Educational Change**. Washington, DC: Falmer.

Savedoff, W. (ed.) (1998). **Organization Matters**. Washington: DC.

الملاحق

خلاصة التقرير الختامي

لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت

تدور ورقة خلاصة التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي في دولة الكويت حول أربعة محاور أساسية نلخصها في الآتي:

أولاً: طبيعة مشروع تقويم النظام التربوي في الكويت وتنظيمه:

تتناول الورقة في هذا المجال دواعي تقويم النظام التربوي، ومنهجية التقويم ومخرجاته، ففيما يتعلق بالجانب الأول تتطرق الورقة إلى مسيرة النظام التربوي الكويتي وتوجيه حركته في الخمسينيات وحتى الثمانينيات، وتوضح دور الدولة وعنايتها بالتعليم والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتوسع الكمي في عدد المدارس والتخصصات العلمية. وأما الجانب الثاني فيتناول حاجة الدولة إلى جهد تقويمي شامل لرصد مسيرة النظام التربوي وتشخيص المشكلات التي يواجهها، واقتراح أساليب معالجتها وصولاً إلى تطويره وتحسين مخرجاته.

ثانياً: النتائج الرئيسية لتقويم النظام التربوي في الكويت:

تعالج الورقة في هذا الجزء بعض إنجازات النظام التربوي في الكويت منذ الاستقلال عام 1961، وقد توضح بعض مشكلاته من حيث غلبة العناية بالكم في تطوير بعض مراحل التعليم على حساب الكيف، وضعف الأداء في بعض الأجهزة والعمليات. وتشير إلى العمليات الكبرى في التقويم مثل شمولية التقويم للأهداف العامة في النظام التربوي وسياساته وتخطيطه وإدارته، وتشير الورقة أيضاً في هذا المجال إلى نتائج التقويم للعمليات الوسطى مثل تناوله للمناهج وطرق التدريس وتقنيات التعليم والأنشطة اللاصفية والمكتبات المدرسية، وإعداد المعلم، والصحة المدرسية، والتغذية المدرسية، والخدمات النفسية والاجتماعية، والبحث التربوي كأحد مستلزمات تطوير النظام التربوي.

ثالثاً: توصيات عامة

تشير ورقة خلاصة التقرير الختامي في هذا المجال إلى مجموعة من التوصيات التي وضعتها فرق العمل والمتمثلة في الآتي:

1. إنشاء مجلس أعلى للتربية يتولى رسم السياسة التربوية، وإقرار الخطة المترتبة عليها، ويكون من مهماته مراجعة الأهداف العامة للتربية، ومراجعة السياسات التربوية، ومتابعة الجهود اللازمة للاهتمام بالأهداف العامة كي تكون مصدراً لإرساء أسس للتقويم الدائم للنظام التربوي على أسس علمية.
2. إعادة النظر في جهات التخطيط التربوي بوزارة التربية.
3. إنشاء جهاز للعناية بتطوير المناهج في مراحلها المختلفة من أجل تطوير المناهج تطويراً علمياً.
4. تطوير إدارة الامتحانات.
5. إنشاء مراكز لمصادر التعلم على مستوى المدارس.
6. تكوين لجنة عليا للصحة المدرسية بالتعاون مع وزارة الصحة.
7. إنشاء هيئة للبحوث التربوية.
8. تطوير التنظيم المؤسسي للخدمات الطلابية.
9. وضع مشروع متكامل لتطوير الإدارة المدرسية.
10. وضع مشروع لمناخبة مصير خريجي التعليم الثانوي العام.
11. وضع مشروع لتقويم وتطوير مؤسسات إعداد المعلم.
12. وضع مشروع متكامل لتطوير التوجيه والإرشاد التربوي والمهني في المدارس.

رابعاً: من التقويم إلى التطوير

تشير الورقة في هذا الجانب إلى الانتقال من التقويم إلى التطوير في المشروع من خلال الوقوف على ثلاثة أمور رئيسية:

1. الشروط العامة لمطالب التطوير التربوي:
وهي تنقسم إلى نوعين: شروط إدارية تنظيمية وأخرى فنية.

2. صياغة مشروعات التطوير وفق نموذج مختار:

بحيث تتابع في مستويات متتالية تنطلق من مستوى الفلسفة تعين غاياتها البعيدة، إلى مستوى السياسة والاستراتيجية، وإلى مستوى الخطة، فمستوى البرامج والمشروعات.

3. الإطار المجتمعي والحضاري الذي يتم فيه التطوير التربوي:

الانتقال بالتربية من حالة التصور إلى حالة التطبيق في الواقع يؤلف مساهمة في جهود حضارية ينهض بها المجتمع الواضح للأهداف الكبرى للتربية، والربط بين التربية والتنمية الشاملة، والربط بين التنمية الشاملة وبين الثقافة، وبينها وبين المعلم والتقنية، والعناية بالفرد متوافقاً مع مجتمعه.